

١٦٠
ر

(رسالة في المنطق) . بخط صالح الانغروي سنة

١٢٥٥ هـ .

٥٠٥ ق ١٧ س ٢٠ x ١٢ سم

٧٤٤٢

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، يليها
٣ ورقات بياض وفواحد في ثلاث صفحات .

أ - المنطق أ - النسخ ب - تاريخ النسخ

٨ / ١٥٨٩ ف
١٤ / ٦ / ٥٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى حَبِيبِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
الَّذِينَ تَلَاوْا بِهِمْ نُورَ الْحَقِّ فِي سَمَائِهِ وَارْضِهِ أَمَا بَعْدُ فَاَعْلَمُ أَنَّهُ اجْمَعُ
السَّلَفَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَائِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ وَاهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ
لِلْعَالَمِ صَانِعًا قَدِيمًا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ اسْتَدْلُوا عَلَيْهِ بِأَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ
وَكُلُّ مُحَدَّثٍ قَدْ مَنَعَ مُحَدَّثٌ بِالضَّرُورَةِ وَأَمَّا بَيَانُ الْكِبَرِيِّ فَلَا نَاقِصَةَ
مُخْتَرَةً عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ بِالْخَصْرِ الْعَلِيِّ لَا نَهَايَ قَدْرًا وَاجِبٌ بِالذَّاتِ وَهُوَ
الَّذِي يَأْتِي عَنْ جَمْعِ الْخَاءِ الْعَدَمَ لِدَاثِهِ وَيَقْتَضِي دَاثَهُ وَجُودَهُ بِالْأَقْصَا
التَّامِ الصَّرُورِيِّ كَالوَاجِبِ الْوُجُودِ لِدَاثِهِ وَأَمَّا صَمْتُهُ بِالذَّاتِ
وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي عَنْ جَمْعِ الْخَاءِ لَوْجُودِ أَبَاءِ تَامًا ضَرُورِيًّا وَيَقْتَضِي
ذَاثَهُ عَدَمَهُ بِالْأَقْصَا قُتْضَاءِ التَّامِ الصَّرُورِيِّ كَثَرِيَّةِ الْبَارِي
وَأَمَّا مُمْكِنُ بِالذَّاتِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَقْتَضِي ذَاثَهُ وَجُودَهُ وَعَدَمَهُ
بِدَا الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ بِالضَّرِيقِ إِلَى ذَاثِهِ سَيِّئًا كَالْعَالَمِ مَثَلًا إِذَا عُرِفَ
هَذَا فَقَوْلُ أَنَّ الْعَالَمَ مَوْجُودٌ بِالْبِدَاهَةِ وَمُمْكِنٌ وَمُحَدَّثٌ أَيْ مُخْرَجٌ
عَنِ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ لِمَا بَرَهْنُ فِي مُحَلِّهِ فَلَا بَدَلَ لِدَاثِهِ عِلَّةٌ وَمُحَدَّثٌ
يَرْجِعُ وَجُودَهُ عَلَى عَدَمِهِ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ وَالْأَوَّلُ
تَرْجِيحُ وَجُودِ الْمُمْكِنِ عَلَى عَدَمِهِ بِالْأَوَّلِ وَهُوَ بَيْنَ الْبَطْلَانِ

فتلك العلة اما نفس الممكن المعلوم او مجردة او مغايرة والا فلا
باطلان لما بين في محل فتعين ان تلك العلة مغايرة للمعلوم وتلك العلة
المغايرة اما ممكن محدث مثل المعلوم او ممكن قديم او واجب الوجود
والاولان باطلان الاول فلو كان له علة زائدة او علة عمر وبكر
خالدا مثلا لزم اما الدور لو فرض ان علة حاله زيد او التسلسل وكلا
هما باطلان واما الثاني فلان ذلك الممكن القديم لا بد من علة مغايرة
لان المفروض ان ذلك الممكن القديم وها كذا اما يلزم الدور او
التسلسل وينتهي الى علة قديم او واجب وجوده بالنظر الى ذاته والاولان
باطلان فتعين الثالث اي الواجب الوجود لذاته وهو المطروح
الوجود مفهوم كلي مجوزا لعقل صدقه على افراد كثيرة لكن برهنا
التمانع وغيره يبطله ويحضر في فرد واحد وهو الواجب تصال
واجب وجود لذاته محتمل ممتنع اعمده بالنظر الى ذاته اذا لو لم يكن
واجب الوجود بالنظر الى ذاته لكان ممكنا فيكون حادثا فيبان ذلك
فاعلم ان الوجود بديهي التصور لا يحتاج الى تعريف وانه مشترك
بالاشتراك المعنوي بين جميع الموجودات يعني ان له معنى واحدا
يشارك فيه الموجودات باسرها ويطلق على جميعها بمعنى واحد
على مذهب المحققين من المتكلمين والفلاسفة فليطلب استدلالهم

من محله وانكر الشيخ ابو الحسن الاشعري الاشتراك المعنوي وقول لا
اشتراك الا في لفظ الوجود وليس للوجود معنى يشترك فيه جميع
الموجودات قل بعض الا فاضل في حاشية الاصفهاني لم يرد الشيخ
بذلك انه موضوع باوضاع متعددة فانه بعيد جدا بل انه موضوع
بالوضع العام لكل ماهية وجعل له ملاحظة بملاحظة الماهيات عند الوضع
مفهوم ماهية اقول فيكون وضعه كوضع الغمائر على ما في محله
اعلم انه قال السيد المحقق في حاشية شرح حكمة العين ان الخلافا انما
هو في الوجود الخاص او قول لعل مراده انه لا نزاع في ان المطلق ذات عند
من اشتبه وهم الفلاسفة وجمهور المتكلمين واما من لا يشبهه
وهو الشيخ لانه لم يقل بالاشتراك المعنوي فكيف يمكنه القول بزيادته
فنقول الوجودات الخاصة بثلاثة مذهب الاولان وجود كل شيء عين ما
هية واجبا او ممكنا وهو مذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري والثاني
ان وجود الواجب عين ماهيته ووجود الممكنات ذات على ما هي ^{نفسها}
وهو مذهب الفلاسفة والثالث زائد في الواجب والممكنات اي ليست ^{نفسها}
الماهية ولا عينها وهو مذهب المتكلمين يغنون ان حصته معينة
من الوجودات الخاصة زائد في الممكن وان حصته معينة اخرى منه زائد في الواجب
فح يشترك وجود الواجب وسائر وجود الممكنات في مطلق الزيادة

لكن وجود الواجب مميز عن غيره بان ذاته تعالى يقتضي وجوده
بالاقضاء التام الضروري وبإلغى عن جميع انحاء العدم اباة تاما
ولذا قالوا ان ذات الواجب علم تامه لوجوده وسقتضية له بالاقضاء
التام بخلاف سائر الموجودات لان ذاتها ليست مقتضية لما
هياتها بل الوجود والعدم بالنسبة الى ذات الممكن سينا فيحتاج ذلك
الممكن في جوده الى الغير وهو الفاعل الواجب وجوده لذاته بالبرهان
حتى يلبس ذلك الفاعل الوجود الى الماهية الممكن فاعخذ الوجود منه
ونظيره من المحوسل لارض المضية فان ضياء الارض دائم عليها وليس
مقتضى ذاتها لانها جاء لها بسبب المقابلة الى ضياء الشمس فاند
عليها ومقتضى ذاتها ولا يزول ولا ينفك عنها اى عادة فاذا عرفت
هذا فاعلم ان وجود الممكن بمنزلة ضياء الارض وماهية بمنزلة الارض
فكما ان الارض اخذت ضياء من ضياء الشمس كذلك الممكن
اخذ الوجود من الواجب والحال ان الضياء الوجود دائمان عليها
وان وجود الواجب بمنزلة ضياء الشمس فكما ان ضياء الشمس دائم
عليها ومقتضى ذاتها بحيث لا ينفك عنها كذلك وجود الواجب دائم
على ذاته ومقتضى ذاته بحيث يقتضى ذاته وجوده بالاقضاء التام
فعلى مذبههم يمكن تصور انفكاك وجود الواجب عن ذاته لانهم التزموا

بشيئين

بشيئين العارض وهو وجود الواجب والمعروض وهو ذات
الواجب لكن المنصور مح اى انفكاك وجود الواجب عن ذاته
مح كيف ومقتضى ذاته ووقا لافلاسفة وطائفة من محققى
المكلمين ان وجود الواجب عين ذاته وذاته عين وجوده وسعنى
ذلك ان يكون ذات الواجب وجودا خاصا قائما بذاته غير منتزع عن
قوله وجود اى وجودا ^{دا} ^{اي صرفا} ^{بصرفه} وجودا صرفا ومحضا خالصا كذا
في حاشية التجريد قوله خاصا الى الجريء الحقيقى البسيط الذى
لا يتصور فيه التعدد ولا الاشتراك وجهها من الوجوه لا الوجود
المطلق اى الوجود المشترك الكلى كما قال به فرقة من ادعى الصوفية
حتى يلزم منه ان تكون حقيقة الواجب امر الخاطا بجميع الممكنات
وهو ظاهر البطلان تعاضد ذلك علوا كبيرا كذا في شرح المواقف
قوله قائما بذاته اى ليس قائما بالغير مثل وجود الممكنات الموجودة
فانها قائمة بالممكن قوله غير منتزع عن غيره لاحاجة رليه
قوله قائما بذاته وتفضيل ذلك ان العقل ينتزع عن الماهية الموجودة
في بادئ النظر ما يشترك الجميع اى سواء كان ممكنا او واجبا فيه
وبه يمتدح المعدومة وهو الوجود المطلق اى الحصول في الخارج
وانما يخص اى الامر المشترك يعنى يصير حصته في الممكنات باضافة الى

الى الماهيات التي ينتزع منها الوجود كوجود عمر ووجود زيد
والبرهان وهو ان كل ماهية مغايرة لحقيقة الوجود فهو محتاج
في وجودها الى انضمام اليها وكل ماى محتاجة في وجودها الى
انضمام الوجود اليها فهي ممكنة بالذات ينتج ان كل ماهية مغايرة
لحقيقة الوجود فهي ممكنة بالذات وثبت بالبرهان ان كل ممكن
فهو محلل الى موجود ومحدث بالضرورة وذلك المحدث لا يكون
نفسه ولا جزئه ولا ممكنا قديما او حادثا مثله لان جميع ذلك بطليبين
في محله كما مر فثبت انه اى المحدث واجب الوجود لذاته ومقتضى البرهان
اى ذات واجب الوجود وهو الوجود البحت والصرف لا تعلم بيق لا الوجود
يدل على ان الممكنات لا يكون الا بهذه الكيفية التي يجعلها الفاعل بحيث
لولا خطر العقل انتزع منها الوجود مستندة الى وجود يكون محققا
بسلب الاضافة الى غيره وهو الوجود الحق واجب لذاته وبالجملة انه ينتزع
منه تعالى الوجود المطلق اى الحصول في الخارج لا بسبب اتصافه كما
في الممكن الموجود فانه ينتزع منه الوجود المطلق بسبب اتصافه بالوجود
وان وجوده واجب تعالى ليس حصته معينة من الوجود المطلق بل فرد من
افراد لكن قائم بذاته ومعرض لخصه معينة من الوجود المطلق ولا
استقلال في كونه بعض الكل قائما بذاته بالغير كما لم يكن فان بعض افراد

جوهر قائم بذاته وبعضها عرض قائم بالغير وهو الجوهر وعلى
هذا يفهم في الممكن للوجود اربعة اشياء بعضها محقق ومنها
وبعضها منتزع ماهية الممكن وفرد الوجود القائم بالممكن المعرض
لخصه معينة من الوجود المطلق وخصه معينة منه والوجود المطلق
لكنه مستبعد جدا كما في المواقف ثم قلوا نظيره من المحسوس انه
لو فرض ان ضياء الشمس قائم بذاته وكان وجوده واجب مثله فالمرتبة
ثلاثة الضياء الزائد القائم بالارض والضياء الزائد القائم بالشمس
والضياء القائم بذاته فالأقوى والا على منها مرتبة الثلاث البدائية
فالواجب تعالى ان يكون في أعلى مراتب الكمال فعلى مذهبهم لا يمكن
انفكاك الوجود عن الذات لان العقل لا يقدر ان يتصور انفكاك الشيء
عن نفسه فيكون التصور محال لا يكون المتصور محالا ثم اعلم انه يقال للواجب
تعالى موجود للترتيب الانوار والاحكام عليه تعالى ويقال له الوجود لكونه
مبدء انوار ومظهر احكام او رد عليهم اى على الاحكام ان ارادوا بالوجود
معنى المشترك البدلى اى الحصول في الخارج فلا شاك فانه عين الواجب
تعالى ولا عين شئ من الموجودات لانه امر منتزع مو هو م لا يكون
له وجود في الخارج بل الحاصل فيه الوجود وان ارادوا معنى آخر اصطلاحا
على سميته بالوجود فيكون انزع لفظيا لانه لما لم يكن المراد بالوجود

المعنى المشترك لم يبق شيء يصلح لا يكون واجب الوجود الا ماهية الواجب
 والحال ان المتكلمين لا ينفون كون ماهية الواجب عين ذاته فيكون النزاع
 لفظيا فواجب عنه بان المراد بالوجود ما هو مبدء انتزاع هذا المفهوم
 البديهي اى الحصول في الخارج وهو في الواجب ذاته بذاته اى مع قطع النظر
 عن اثر الفاعل الخارجى وعن الحيشية المكتسبة من الفاعل الخارجى وعن اثر
 المعلول وعن التأثير في المعلوم فقول بذاته ينفي الامور الاربعة وفي المحال
 اثر الفاعل اى ذات الممكن لا مطلقا بل بحيشية مكتسبة من الفاعل الخارجى
 او الماهية المتصفة بالوجود الخارجى على ماهية اختاره المحققين فلا
 ما توهم من انه على مذهب المتكلمين ايضا لما كان الذات علة لوجوده يكون
 ذاته بذاته اى مع قطع النظر عن اثر الفاعل الخارجى وعن الحيشية المكتسبة
 من الفاعل الخارجى مبدء انتزاع ذلك المفهوم فلا يبقى النزاع بين
 الفريقين وذلك اى عدم الوجود لان الفلاسفة لم يكتفوا بهذا القدر بل
 قالوا بذاته مع قطع النظر عن اثر المعلول وعن التأثير في المعلوم مع قطع النظر
 عن الاولين المذكورين والمتكلمون لا ينفوا الاجزى فلا يربان نزاع لفظي
 وليتبع من هذا الجواب بل قيل في جوابه قلت القائلون بالعينية استدلوا لانه
 يتوجه المنع من طرف المتكلمين عليهم بان كون الذات مع قطع النظر عن اثر المعلول
 وعن التأثير في المعلوم مبدء انتزاع البديهي غير مسلم لم لا يجوز ان يكون

الذات باعتبار التأثير في المعلول وهو وجود الواجب تعالى وباعتبار
 اثر المعلول مبدء انتزاع البديهي كذا حقيقتك هذا المقام سلطان
 سلطان العلماء الا علام المدعو بصالح الانقرة وى نور الله مرقد
 وبين الخواص والعوام اختصر العباد ولى التوفيق بقوله حصار شرقي
 ١٢٥٥

حقا
حيث
ويقال
ان وقتها

اب
تقيد
في
في
ايضا

الكتاب
المذكور
في
الكتاب
المذكور

اعلم ان كلمة بل اما ان يكون ما قبلها مثبتا او منقيا فان كان مثبتا فنقيد
ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته للمتبع ونفيه وهو معنى الاضراء
عند الجمهور وعند ابن الحاجب تفيد ثبوت الحكم للتابع مع نفي الحكم للمتبع
وهو معنى الاضراء عنده فعني جائئ زيد بل عمرو وان محي عمرو ثابت
قطعا مع الشك في محي زيد وعدمه عند الجمهور وعند ابن الحاجب
تقتضي عدم محي زيد قطعا ايضا وان منقيا فنقيد ثبوت الحكم للتابع
مع السكوت عن ثبوته ونفيه في المتبع كالحديث عند الجمهور فعني
ما جائئ زيد بل عمرو وان محي ثبوت المحي لعمرو مع احتمال محي زيد وعدمه
جائزة وقبل نقيد نفي الحكم عن المتبع قطعا ايضا فعني المثال المذكور محي عمرو
وعدم محي زيد كلاهما قطعي وقال المبرد انها تفيد في صورته النفي نفيا
عن التابع والمتبع فعني ما جائئ زيد بل عمرو بل ما جائئ عمرو وهو المعنى
بيل الترفي وقال بعضهم مذهب المبرد صرف النفي لا التابع وجعل المتبع
مسكونا عنه فعني المثال المذكور عدم محي عمرو وقطوع ومحى زيد شكوك
وهذه ما قبلها منفي در ناجي اعلم ان كلمة لو ثلث مذاهب الاول مذهب
الجمهور والثاني مذهب احققين والثالث مذهب ابن الحاجب وكلمة لو
موضوعة عند الجمهور لا انتفاء الاول والثاني بسبب انتفاء الاول وعند المحققين
موضوعة لا انتفاء الاول فقط لا غير وعند ابن الحاجب موضوعة لا انتفاء الاول
بسبب انتفاء الثاني

نشر
م
م